

ظهور أنماط الهجرة (تاريخ الهجرة)

يعود تاريخ الهجرة المصرية إلى القرن التاسع عشر عندما إتجهت أولى البعثات الثقافية الطلابية إلى أوروبا، وحين ظهرت بعض تيارات الهجرة المؤقتة لأسباب سياسية وعوامل ترتبط بالمراحل الأولى لظهور القومية المصرية. إلا أن الهجرة المنظمة قد بدأت مع رعاية مصر للمدرسين العاملين في العراق في الثلاثينيات من القرن العشرين، وقد إمتد هذا البرنامج ليطبق في عدد آخر من الدول بعد ثورة 1952.

شهدت منتصف الخمسينيات من القرن العشرين بداية للوعي المصرى بدور الهجرة فى تخفيف ضغوط العمل للسكان المتزايدين. إلا أن الدولة كانت تفرض القيود على هجرة الفنيين والعمال المهرة حتى منتصف عام 1966، ولكن بعد تخفيف بعض تلك الضغوط، بدأت موجة من الهجرة الدائمة. بالإضافة لذلك، فضل معظم الخريجين الحاصلين على منح دراسية أو الدارسين على نفقتهم الخاصة البقاء بالخارج بعد حرب 1967 نتيجة لسوء الظروف الإقتصادية بالبلاد.

فى عام 1971، تم إقرار الهجرة الدائمة والمؤقتة بمقتضى المادة 52 من دستور 1971، وبذلك تم رفع القيود والحواجز التى كانت تحول دون الهجرة. وقد نصت المادة 52 على أن "يتمتع جميع المواطنين المصريين بالحق فى الهجرة والعودة للوطن" وفى نفس العام، أصدرت الحكومة القانون رقم 73 والذى أعطى للعاملين بالقطاع العام والحكومة الحق فى العودة لوظائفهم خلال عام من تاريخ الإستقالة، ثم إمتد الإطار الزمنى لذلك إلى عامين وتم إلغاء جميع العوائق القانونية فى هذا الشأن. حينئذ، بدأت ظاهرة الهجرة المؤقتة، وبدأت تتدفق أعداد هائلة من المهاجرين إلى دول الخليج العربى.

بعد حرب 1973 ومانتج عنها من إرتفاع أسعار النفط، بدأت الدول العربية المنتجة للنفط فى تبني خطط وبرامج تنموية طموحة. كما تزايد الطلب على العمالة المصرية وتدفقت أعداد كبيرة من العمالة المصرية إلى دول الخليج. وقد بلغ عدد المهاجرين المصريين وفقا لتقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء حوالى 70 ألف مهاجر ثم تزايدت أعدادهم لتصل إلى 1.4 مليون مهاجر وفقا للتعداد السكانى لعام 1976. خلال تلك الفترة، تم إتخاذ العديد من الإجراءات والقرارات الفردية لتخفيف القيود المفروضة على إجراءات الهجرة. وخلال تلك المرحلة، أصبحت الهجرة على قائمة الأولويات للأسباب التالية: حل مشكلات البطالة، الإستفادة بالتحويلات لإصلاح العجز فى ميزان المدفوعات وتمويل المشروعات، توفير العمالة المطلوبة للدول العربية وتخفيف الضغوط الناشئة عن العوامل السياسية والإقتصادية.

ساد الشعور بالإستقرار فيما يتعلق بهجرة العمالة كنتيجة لوجود جهات حكومية مسئولة عن تنظيم هجرة العمالة. كما تزايد الطلب على المدرسين فى جميع الدول العربية خلال هذه المرحلة. كذلك قدمت الحكومة الدعم لهجرة العاملين فى قطاع الصحة بما يشمل الأطباء البشريين، والأطباء البيطريين، والصيادلة، وأطباء الأسنان، وأصبحت العراق مقصدا مفضلا للعمالة غير الماهرة نتيجة إتباعها لسياسات الهجرة الحرة تجاه أشقائها العرب وطلبها الزائد على العمالة الأجنبية بسبب حربها مع إيران.

ثم طرأت تطورات جديدة فى مجال الهجرة المصرية، حيث ظهر نمط جديد للهجرة، فتوجهت أعداد كبيرة من العمالة الآسيوية ومن جنوب آسيا إلى عدد من الدول العربية المستوردة للعمالة نظير أجور منخفضة. فى هذا الصدد، صدر القرار الجمهورى رقم 574 لعام 1981 بهدف إنشاء وزارة الدولة لشئون الهجرة والمصريين فى الخارج نظرا لإهتمام مصر بتنظيم الهجرة ورعاية المهاجرين المصريين. ومن أهم مسئوليات هذه الوزارة رعاية المصريين بالخارج وتقديم الخدمات والتسهيلات لهم.

في عام 1960 ، قدرت عوائد النفط بالدول العربية الأعضاء في منظمة الأوبك بحوالي 206 مليار دولار أمريكي، ثم إنخفضت بعد الحرب بين العراق وإيران لتصل إلى 52 مليار دولار أمريكي في عام 1987. وتبعاً لذلك بدأت تقل أعداد المصريين المهاجرين.

بعد النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، واجهت قوة العمل المصرية المهاجرة عدة مشكلات تتعلق بالعوامل الداخلية والدولية مثل: إنتهاء حرب الخليج الأولى، إنخفاض أسعار النفط، إنخفاض الطلب على عمال البناء في الدول العربية، سياسة إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية التي بدأت تنتهجها الدول العربية المنتجة للبترول.

قامت الحكومة المصرية إزاء هذه القيود بإصدار قانون الهجرة ورعاية المصريين في الخارج رقم 111 لعام 1983 .

في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين ظهر إتجاه مضاد من الهجرة العائدة من دول الخليج إلى مصر، وحدث إنخفاض حاد في أعداد عقود العمل الجديدة للمهاجرين المصريين. كما إنخفضت أعداد العقود بمعدل النصف في عام 1989 نتيجة تدهور علاقات السوق والعلاقات العمالية مع الأردن، والعراق، واليمن، والسعودية وغيرها من دول الخليج العربي . في عام 1990 إستمر إنخفاض عدد العقود لتصل إلى نسبة 43% (بالنظر إلى عام 1988). إلا أن التعاقدات للعمل في السعودية وليبيا تزايدت بشكل ملحوظ في عام 1990.

تأثرت ظروف المهاجرين في العراق والكويت بشكل مباشر بحرب الخليج الثانية ، حيث عاد معظم المهاجرين المصريين في كلتا الدولتين إلى مصر .

في أعقاب أزمة الخليج ومع إستقرار الأمور في المنطقة، عادت معدلات الهجرة إلى ذات الوضع القائم من قبل، كما أعادت الدول المستقبلية النظر في قضية الهجرة وفقاً لسياسات أكثر تنظيماً. كذلك إستقر العديد من المهاجرين في مصر بعد قضاء فترات طويلة من الهجرة بالخارج . ووفقاً لنتائج تعداد عام 1996، وصل عدد المهاجرين إلى 2.8 مليون مهاجر .

عاد العمال المهاجرون الآسيويون والعرب إلى أوطانهم نتيجة إنخفاض أعداد حالات تجديد العقود وإجراءات إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية في الدول المستقبلية، مما دفع الدول المصدرة للعمالة إلى التفكير في إمكانية فتح أسواق عمل جديدة. صدر القرار الجمهوري رقم 31 لعام 1996 ليلقى الضوء على الحاجة إلى إعادة هيكلة بعض الوزارات، وهكذا أصبحت وزارة القوى العاملة والهجرة هي الوزارة المسؤولة عن قضايا الهجرة والمصريين بالخارج، كما تم إقرار سياسات جديدة تتعلق بجوانب رعاية المصريين في الخارج وتقديم الخدمات والتسهيلات لهم، وذلك بالتعاون مع الوزارات والجهات المعنية. وقد كان إعادة هيكلة اللجنة العليا للهجرة بمقتضى القرار رقم 200 لعام 1997 أحد أوجه هذا التعاون. وينص هذا القرار على أن يتولى وزير القوى العاملة والهجرة رئاسة اللجنة العليا للهجرة والتي تمثل أداة يتم من خلالها تمثيل جميع الجهات والمؤسسات الحكومية المعنية بالهجرة .

الهيئات والجهات المعنية بالهجرة

بالنظر إلى سياسات وقوانين الهجرة ، نجد أنها لاتنفصل عن الجهات والسلطات المشرعة والمنفذة لها. هناك العديد من الوزارات والهيئات المسؤولة عن تشريعات الهجرة وعن تحليل وتنظيم قضايا الهجرة. وتتضمن السلطات الأساسية المعنية بالهجرة مايلي :

- 1 -وزارة القوى العاملة والهجرة – قطاع شؤون الهجرة والمصريين في الخارج
- 2 -وزارة الخارجية – إدارة الهجرة
- 3 -وزارة الداخلية

وفيما يلي وصف موجز لكل من هذه الوزارات .

وزارة القوى العاملة والهجرة (قطاع شئون الهجرة والمصريين فى الخارج)

تشكل منصب وزير الدولة لشئون الهجرة والمصريين بالخارج فى عام 1981 بمقتضى القرار الجمهورى رقم 574 والذى صدر بتحديد إختصاصات وزير الدولة لشئون الهجرة والمصريين بالخارج، وتبع ذلك صدور القانون رقم 111 لتحقيق الهدفين التاليين:

- (1) وضع نظام للهجرة الدائمة والمؤقتة، حيث يكفل القانون لجميع المواطنين الحق فى الهجرة وفقا لأحكام الدستور. كما يشير إلى القواعد والإجراءات التى ينبغى إتباعها للهجرة.
- (2) الإشارة إلى الأحكام التى تتعرض لتوفير الرعاية اللازمة و التسهيلات للمصريين المهاجرين قبل مغادرتهم فعليا لأرض الوطن أو بعد وصولهم إلى الدول المضيفة وكذلك لمن يقرر منهم العودة ، ويتمثل الهدف من ذلك فى توثيق الروابط مع المصريون بالخارج.

صدر القرار الجمهورى رقم 165 لعام 1996 بنقل إختصاصات وزارة الدولة لشئون الهجرة إلى وزارة القوى العاملة والتشغيل التى سميت بعد ذلك وزارة القوى العاملة والهجرة. وقد نص القرار على أن الأهداف الأساسية لقطاع شئون الهجرة هى كالتالى :

- ربط سياسة الهجرة بالمصالح القومية للبلاد فيما يتعلق بتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية .
- تقديم الرعاية اللازمة للمصريين بالخارج وإقامة الروابط بينهم وبين وطنهم الأم، بما يشمل تقوية الروابط الروحية والإجتماعية بين المهاجرين أنفسهم لخلق الوعى بالقضايا القومية المصرية.

تركز الإستراتيجية الحالية لقطاع شئون الهجرة على محورين:

- أولا : تطوير أنظمة العمل من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة لإقامة قاعدة بيانات محدثة عن الهجرة المصرية تضم فرص العمل بالخارج والأعداد والإحصاءات، وإقامة نظام إلكترونى على شبكة الإنترنت لربط المصريون بالخارج بوطنهم الأم.
- ثانيا: دعم دور الإتحاد العام للمصريين بالخارج وغيره من الجمعيات الأهلية التى تمثل المصريون بالخارج.

وزارة الخارجية – إدارة الهجرة

صدر القرار الوزارى رقم 121 فى عام 1969 والذى بمقتضاه أقامت وزارة الخارجية إدارة مسئولة عن التنسيق مع الجهات الحكومية لتسهيل عملية الهجرة وإجراء الدراسات التى من شأنها دعم سياسات الهجرة .

وزارة الداخلية

تقوم وزارة الداخلية بإصدار تصاريح العمل للمهاجرين هجرة مؤقتة قبل مغادرتهم للبلاد، إصدار الموافقات على طلبات الهجرة المقدمة من المصريون الراغبين فى الهجرة الدائمة وإعتبارهم مهاجرين بالخارج فى السجلات المصرية، كما أن لديها سجلات بجميع المسافرين الذين يعبرون الحدود المصرية من خلال نقاط الحدود فى المطارات والموانئ والنقاط البرية فى أنحاء جمهورية مصر العربية .

قوانين الهجرة

القانون رقم 111

يعتبر قانون الهجرة ورعاية المصريين فى الخارج رقم 111 لعام 1983 هو قانون الهجرة الأساسى فى مصر. يتكون القانون من خمسة فصول، وفيما يلى وصف موجز لكل منها :

يتضمن الباب الأول الأحكام العامة التى تسرى على جميع المهاجرين سواء من يهاجر منهم هجرة دائمة أو مؤقتة، ويوضح هذا الباب من القانون المهام المنوطة بالوزير المختص بشئون الهجرة .

أما الباب الثانى من القانون فقد ضم أحكام الهجرة الدائمة وشروطها وإجراءاتها حيث أعتبر أن المهاجر هجرة دائمة هو كل مصرى يجعل إقامته العادية بصفة دائمة فى خارج البلاد من خلال إكتسابه جنسية دولة أجنبية أو حصوله على إذن بالإقامة الدائمة فيها أو أقام بها مدة لا تقل عن عشر سنوات أو حصل على إذن بالهجرة من إحدى دول المهجر .

وقد إشتراط قانون الهجرة على راغبي الهجرة الدائمة فى الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة والذى تمنحه بناء على حصول راغب الهجرة على موافقة دولة المهجر ، وتدرج بيانات راغب الهجرة فى القيد المعد لذلك .

كما منح القانون للمهاجر الحق فى إحتفاظه بالجنسية المصرية مع إكتسابه لجنسية دولة المهجر ، كما نص على أنه تزول صفة المهاجر هجرة دائمة عن المواطن فى حالة إذا ماسافر إلى دولة المهجر خلال ستة أشهر من الترخيص له بالهجرة أو إذا عاد إلى الإقامة بالوطن لمدة تزيد على سنة متصلة مالم تكن هناك أسباب خارجة عن إرادته دفعته للإقامة. يجب على المهاجر الحصول على إذن من الوزارة المختصة بالهجرة لإعتباره مهاجرا فى حالة تجاوزه هذه المدة .

عنى الباب الثالث بأحكام الهجرة المؤقتة حيث أعتبر مهاجرا مؤقتا كل مصرى غير دارس أو معار أو منتدب جعل إقامته العادية أو مركز نشاطه بالخارج وله عمل يتعيش منه متى أقام فى الخارج أكثر من سنة متصلة .

وتزول صفة المهاجر هجرة مؤقتة عن المواطن إذا عاد إلى الإستقرار فى الوطن بأن أقام فيه لمدة تزيد على ستة أشهر متصلة أو إذا عاد للعمل بالوطن .

تناول الباب الرابع مايتعلق بحقوق المهاجرين فى الخارج من رعاية وإعفاء على عائد الإستثمار للودائع التى يودعها المهاجرون المصريون فى البنوك العاملة فى مصر من الضرائب والرسوم. كما يعامل رأس المال الذى يشارك به فى المشروعات الإستثمارية فى مصر بنفس المزايا الممنوحة لرأس المال الأجنبى .

أما الباب الخامس من القانون فقد تضمن أحكام ختامية تتعلق بالقواعد الواجب على المصرى إتباعها إذا ماتوا فى وصف المهاجر .

اللجنة العليا للهجرة

تشكلت اللجنة العليا للهجرة بموجب القرار رقم 1086 لعام 1983 وتضم جميع الجهات المعنية بالهجرة، وقد نصت المادة الرابعة من قانون الهجرة رقم 111 لعام 1983 على أن تشكل لجنة عليا للهجرة برئاسة الوزير المختص بشئون الهجرة، وتضم عضويتها ممثلين عن الوزارات والهيئات المعنية بالهجرة. وبناء على ذلك، صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 200 لعام 1997 بإعادة هيكله اللجنة العليا للهجرة ليتولى رئاستها وزير القوى العاملة والهجرة بصفته الوزير المسئول عن شئون الهجرة. تتضمن عضوية اللجنة ممثلين عن الوزارات التالية :

- وزارة التعليم
- وزارة البحث العلمى
- وزارة الخارجية
- وزارة الداخلية
- وزارة الدفاع
- وزارة الإقتصاد والتعاون الدولى
- وزارة التخطيط
- وزارة الإعلام
- وزارة السياحة والطيران المدنى
- وزارة التأمينات والشئون الإجتماعية
- وزارة المالية
- وزارة الدولة للتنمية المحلية

كما نص قانون الهجرة 111 لعام 1983 فى مادته الخامسة على إختصاصات اللجنة العليا للهجرة :

- دراسة إنشاء مراكز متخصصة لتدريب الراغبين فى الهجرة .
- دراسة تنظيم دورات متخصصة لتأهيل الراغبين فى الهجرة على أن يصدر قرار من الوزير المختص بشئون الهجرة بتنظيم وتحديد هذه الدورات .
- العمل على توفير إحتياجات المصريين المقيمين فى الخارج من مواد ثقافية وإعلامية وقومية تحفظ صلاتهم بالوطن الأم وتوفير وسائل نشر اللغة العربية بين أبنائهم ودعم الجهود التى تقوم بها الجهات الدينية المصرية لتعميق التراث الروحى المصرى بين المصريين فى الخارج .
- إقتراح التيسيرات التى تمنح للمهاجرين فى الخارج سواء قبل سفرهم أو خلال فترة تواجدهم بالخارج أو عند عودتهم إلى الوطن بصورة دائمة أو مؤقتة .

وتجتمع اللجنة العليا للهجرة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة شهور على الأقل كما يجوز للجنة تشكيل لجان فرعية من بين أعضائها أو من غيرهم لدراسة الموضوعات المعروضة عليها .

صافى الهجرة المصرية

تعتمد بصفة رئيسية على مصادر البيانات القومية التي تنشر تقديرات المصريين بالخارج وفقا لبلد الإقامة، وعدد تصاريح العمل، وكذلك عدد المصريين المتقدمين بطلبات الحصول على التصريح بجنسية أخرى. كما جرت الإستعانة ببعض التقديرات المستقاة من مصادر دولية لأغراض المقارنة .

المصريون بالخارج: متى وأين ؟

"من المعروف عن المصريين أنهم يفضلون تراب الوطن، ولا يغادر الوطن سوى القليل منهم لأغراض الدراسة والرحلات، ودائما ما يعودون مرة أخرى ... فالمصريون لايهاجرون " (كلياند، 1963: 36، 52). ومع بعض الإستثناءات القليلة، كان ذلك هو الوضع السائد حتى منتصف القرن العشرين، وكما ذكرنا في الفصل الثانى، لم يغادر البلاد سوى عدد قليل من المصريين قبل عام 1974، من المتخصصين بصفة أساسية، بحثا عن العمل. ثم قامت الحكومة فى عام 1974 برفع جميع القيود التى كانت مفروضة على هجرة العمالة. وقد حدث ذلك حينما كانت الدول العربية الخليجية الغنية بالبترو، وكذلك ليبيا، تنفذ كبرى برامج التنمية لديها والتي تمولها من عائدات النفط التى وصلت إلى أربعة أضعافها فى عام 1973. وصل عدد العاملين بالخارج فى المنطقة العربية إلى حوالى 370 ألف فى عام 1975 وهو ما يمثل جزءا من إجمالى 655 ألف مهاجر بالخارج (برينكس و سينكلير، 1980). فى عام 1980، كان هناك أكثر من مليون مصرى يعمل بالخارج وقد تزايد هذا العدد إلى أكثر من الضعف فى عام 1986، حيث وصل عدد المصريين بالخارج إلى حوالى 2.25 مليون مهاجر (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 1989). بالإضافة لذلك، أدى توافر فرص للعمل بالخارج إلى تخفيف بعض الضغوط عن سوق العمل بالداخل. وقام العديد من العاملين بتحويل قدرا كبيرا من عائداتهم إلى عائلاتهم فى مصر حيث قدرت تحويلات المصريين فى أوائل عام 1979 بـ 2 مليار دولار أمريكى، وهو ما يوازي عائدات مصر من صادرات القطن، ورسوم النقل فى قناة السويس، والسياحة .

وصل الطلب الخارجى على العمالة المصرية إلى ذروته فى عام 1983، وفى هذا الوقت قدر عدد المصريين العاملين بالخارج بـ 3.28 مليون عامل مصرى. بعد هذا العام، طرأت مستجدات سياسية وإقتصادية فى الدول العربية المنتجة للبترو مما أدى إلى تناقص فرص العمل. كما عانت صناعة النفط فى دول الخليج من الكساد نتيجة إنخفاض أسعار النفط بسبب الحرب بين العراق وإيران مما أدى بدوره إلى فقد العديد من المصريين لوظائفهم . وقد بقيت معظم قوة العمل بالخارج، ولكن حدث إنخفاض ملحوظ فى التيارات الجديدة لهجرة العمالة من مصر. ولكن فى أوائل التسعينيات، وصل عدد المصريين العاملين بالخارج إلى ما يزيد عن 2.2 مليون .

من المتوقع أن يعود العاملون المصريون بالخارج إلى مواطنهم، إلا أن آلاف المصريين يغادرون بلادهم كل عام بغرض الإستقرار الدائم فى مختلف الدول العربية، وأوربا وأمريكا الشمالية، ويغلب أن يكون هؤلاء من المتخصصين الحاصلين على درجات علمية عليا ومعظمهم من الأطباء والمهندسين والمدرسين. وقد كانت العراق هى أكثر الدول المستقبلية للعمالة المصرية الماهرة التى تستقر بالبلاد بصفة دائمة . كما شجعت العراق المزارعين المصريين على الإنتقال إلى الأراضى الخصبة ذات الكثافة السكانية الضئيلة فى الجنوب، وذلك لحاجتها إلى متخصصين زراعيين مدربين على تقنيات الري. وبعيدا عن الدول العربية، كانت الولايات المتحدة مقصدا مفضلا للمصريين حيث هاجر إليها حوالى 45 ألف مصرى فيما بين أعوام 1970 و 1985 (مكتبة الكونجرس، 2003).

الهجرة المؤقتة

تمر مصر حاليا بما يمكن أن نطلق عليه " إستمرارية الهجرة المؤقتة " (فراج، 1999). وفى العقود الثلاثة الأخيرة ، فاقت تدفقات المهاجرين هجرة مؤقتة إلى الدول العربية المجاورة أعداد المهاجرين هجرة دائمة فى أوربا وأمريكا الشمالية .

تتخذ الهجرة المؤقتة أنماطاً متنوعة. وتعتبر الإعارات الرسمية عن طريق الجهات العامة و الحكومية بناء على التعاقدات الثنائية أو الشخصية مع جهات القطاع العام والخاص في الدول العربية إحدى الأنماط الرئيسية للهجرة المؤقتة. وقد تزايد السفر عبر القنوات الرسمية بحثاً عن العمل خلال العقدين الماضيين كنمط بديل للهجرة. كما يعتبر العمل في فروع الشركات المصرية، وخاصة في قطاع التعمير، إحدى قنوات الهجرة المؤقتة.

حجم الهجرة المؤقتة :

وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، فإن العدد الاجمالي للعمالة المصرية المهاجرة المؤقتة حوالي 1.9 مليون مصري. يتركز معظم الطلب على العمالة المصرية في اربعة اسواق : السعودية وليبيا والاردن والكويت 0 يشكل المهاجرين الى تلك الدول نسبة 87.6% من اجمالي عدد المصريين المهاجرين 0 وفي السنوات الاخيرة، منذ نهاية الحرب الاهلية، اصبحت لبنان مصدراً جديداً للعمالة المصرية غير الماهرة والذين يعلمون بالدرجة الاولى في البناء واعاده اعمار لبنان (انظر جدول 3-1 والرسم البياني 3-1).

تأثر حجم هجرة العمالة المصرية بعاملين : السياسة والاقتصاد . اثناء السبعينات ومعظم الثمانينات ، تركز الطلب على العمالة المصرية في اربعة دول : العراق ، السعودية ، ليبيا ، الاردن 0

جدول 3 - 1

الهجرة المصرية المؤقتة حسب الدولة المستقبلة

الدولة المستقبلة	عدد المهاجرين	النسبة المئوية
المملكة العربية السعودية	923.600	48.29%
ليبيا	332.600	17.39%
الأردن	226.850	11.86%
الكويت		
الامارات العربية المتحدة	95.000	4.97%
العراق	65.629	3.43%
قطر	25.000	1.31%
اليمن	22.000	1.15%
عمان	15.000	0.78%
لبنان	12.500	0.65%
البحرين	4.000	0.21%
الاجمالي	1.912.729	100.00%

المصدر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - 2001)

ومع نهاية الثمانينات، كان نسبة المصريين في المملكة العربية السعودية ودول الخليج إلى القوى العاملة الأجنبية أقل من النسبة التي سجلت في أواخر السبعينات قبل أتمام مشروعات البناء الكبرى. في الثمانينات مثلت نسبة العمالة المصرية 40% من اجمالي عدد العمالة الأجنبية في السعودية. ضمت البحرين والكويت وعمان وقطر والامارات المتحدة أعداد أقل من القوى العاملة. في الثلاث عقود الاخيرة، أثرت التقلبات في عدد العاملين المهاجرين الى العراق وليبيا بالتوترات السياسية بما يشمل حروب الخليج والعقوبات السياسية والاقتصادية المفروضة على ليبيا 0

تعاقبات المصريين للعمل في الدول العربية :

إذا كانت تقديرات إجمالي عدد العمالة المصرية في الدول العربية تمثل الحجم أو العدد الكلي للمصريين العاملين في تلك الدول، فإن العدد الأجمالي للتعاقبات السنوية يمثل تدفق الهجرة وديناميكياتها من خلال تتبع عدد اجمالي تعاقبات المصريين العاملين في الدول العربية من سنة 1990 وحتى احدث البيانات المتاحة سنة 2001، تبين أنه يوجد تذبذب في تسلسل البيانات 0 ربما يرتبط هذا بالعلاقة الوثيقة بين الهجرة من ناحية وبين السياسة والاقتصاد - من ناحية اخرى - كما ذكر سابقا 0

تزايد العدد الأجمالي للتعاقبات من مستوى منخفض جدا بلغ 589 عقد في سنة 1991 بعد حرب الخليج الثانية ، الى 39.812 في سنة 1992 0 قد وصل الي ذروته في سنة 1993 / 1994، ثم تراجع بحدة حتى وصل الي ادنى مستوياته في سنة 1999 0 وبالرغم من ذلك، بدء عدد التعاقبات في التزايد مرة اخرى في السنوات القليلة الاخيرة بالرغم من انه لم يصل إلى ذات المستوى المرتفع الذي سجل في المنتصف التسعينات. لا بد أن نضع في الاعتبار ان اجمالي عدد التعاقبات الموضحة في جدول رقم 3-2 يمثل التعاقبات التي تمت من خلال وزارة القوى العاملة والهجرة وهو لا يمثل جميع تدفقات الهجرة في مصر في السنوات المذكورة (انظر جدول رقم 3-2).

جدول رقم 3-2

عدد تعاقبات المصريين للعمل في الدول العربية

السنة	عدد التعاقبات
1991	589
1992	39.812
1993	83.464
1994	83.458
1995	49.372
1996	9.601
1997	4.643
1998	7.201
1999	6.586
2000	17.652
2001	14.722
الاجمالي	317.100

المصدر : الإدارة العامة للأستخدام الخارجي، وزارة القوى العاملة و الهجرة

خصائص الهجرة المؤقتة الحالية :

تتمثل الملامح الرئيسية لتدفقات الهجرة المصرية المؤقتة في أنها تضم كل من الأفراد ذوى المهارات العالية وغير المهرة، مما يعنى ان جميع أصحاب المهن يهاجرون هجرة مؤقتة، من العلماء والفنيين الى عمال الانتاج 0 يسيطر الرجال على الهجرة المؤقتة للدول المجاورة الغنية بالبتترول. منذ عام 1970 كانت نسبة العمالة المهاجرة من الرجال علي الأقل 90%.

بالنسبة للبنية الوظيفية للمصريين المهاجرين، فيمكن ملاحظة أنه أثناء المراحل السابقة لتحركات الجماعية للعمالة، عمل أغلب العمال المصريين في مجال البناء في منتصف السبعينات، ومنذ ذلك الحين ارتفعت النسبة المئوية للعلماء والفنيين وتراجعت حصة عمال الانتاج، و بالرغم من أن نسبتهم ظلت مرتفعة لتمثل ثلث المهاجرين في سنة 2002 0 يواجه العمال غير الماهرة ضغط على العمل في اسواق العمل التقليدية، نتيجة للتغيرات الجديدة من العمالة الرخيصة المهاجرة من جنوب شرق اسيا والمتجهة الى دول مجلس التعاون الخليجي 0

ارتفعت نسبة العلماء والفنيين من 20.4 % في جميع المهن عام 1985 الى 40.2 % في سنة 1990 ، ولكن يبدو انها وصلت الى حالة التشبع بالنظر إلى ان المعدل الذى سجل فى عام 2002 هو تقريبا نفس المعدل الذى سجل فى عام 1990 . بصفة عامة يقوم المصريون بشغل الوظائف التى يفتقد الوطنيون التدريب اللازم لها أولا يرغبون بالقيام بمهامها، مثل بعض الوظائف فى قطاع البناء فى السعودية أو فى قطاع الزراعة بالعراق 0 تتفاوت مدة الإقامة فى الخارج وفقا لمستوى المهارة (انظر جدول 3-3 لمزيد من التفاصيل) 0

بالنسبة لتوزيع المهاجرين حسب المهنة والدولة، يتضح أن السعودية وليبيا والكويت والامارات وقطر واليمن وعمان تستوعب العمالة المصرية ذات المهارات العالية 0 تتراوح نسبة الفنيين والعلماء المهاجرين الى هذه الدول ما بين 69.1% فى اليمن الى 40.5 % فى السعودية 0 توجد اعلى نسبة مئوية من المهاجرين غير المهرة فى لبنان، حيث انهم يشكلون 75% من اجمالى عدد المهاجرين المصريين، وتحتل العراق والاردن المرتبة الثانية بنسبة 69.2 % ويشكلون فى الامارات . 5%، ويتراوح عددهم فى البلدان العربية الاخرى ما بين 37.4 % فى قطر و 7.7 % فى اليمن. وبشكل عام تستوعب دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا معظم العمالة المصرية الماهرة، بينما تستوعب العراق والاردن و معظم دول مجلس التعاون الخليجي معظم المهاجرين المصريين غير المهرة (انظر جدول 3-4 لمزيد من التفاصيل).

جدول 3 - 3

نسبة توزيع التعاقدات حسب الوظيفة بين 1985 - 2002

م	الوظيفة	1985	1990	2002
1	العلماء و الفنيين	20.4	40.2	41.0
2	المديرين	0.3	0.3	2.4
3	العمال	8.8	8.0	1.5
4	المبيعات و الخدمات	18.5	17.3	12.7
5	الزراعة والعناية العلمية بالحيوانات الداجنة و الصيد	8.9	5.3	8.6
6	عمال الإنتاج	43.0	28.9	33.8
	الاجمالي	100	100	100

المصدر : وزارة القوى العاملة والهجرة

جدول 3 - 4

توزيع المهاجرين المصريين فى الدول العربية حسب الوظيفة ، مصر 2002 *

م	الدولة	الوظيفة					الاجمالى	
		العلماء و الفنيين	المديرين	العمال	المبيعات و الخدمات	الزراعة والعناية العلمية بالحيوانات الداجنة و الصيد		عمال الأنتاج
1	السعودية	40.5	0.4	0.3	20.6	7.1	31.1	100
2	ليبيا	57.0	9.0	0.0	0.0	0.0	34.0	100
3	الأردن	1.4	0.0	2.1	1.7	31.9	62.9	100
4	الكويت	53.5	1.1	9.6	21.5	0.2	14.1	100
5	الإمارات	41.1	4.0	1.0	2.9	0.9	50.1	100
6	العراق	2.6	0.0	0.0	1.5	33.0	62.9	100
7	قطر	51.5	1.9	2.1	6.1	1.0	37.4	100
8	اليمن	69.1	18.1	4.0	1.1	0.0	7.7	100
9	عمان	52.9	8.1	2.0	4.1	1.4	31.5	100
10	لبنان	0.0	0.0	2.0	2.3	21.1	74.6	100
11	البحرين	27.2	5.5	9.3	24.3	0.0	33.7	100
	الاجمالى	39.0	2.4	1.5	12.7	8.6	35.8	100

المصدر : وزارة القوى العاملة والهجرة *بالنسبة

الهجرة الدائمة :

فى بدايات القرن العشرين لم تكن الهجرة المصرية ظاهرة ملائمه للمجتمع المصرى حيث اعتاد عدد قليل من المهاجرين على السفر لاغراض محدودة ومعينة و العودة مرة أخرى الى الوطن. ولكن ظهرت فى بدايات الستينات بعض التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى دفعت بعض المصريين الى الهجرة الدائمة الى امريكا واوروبا و وتوضح ظاهرة الهجرة الدائمة عمليه البحث عن ظروف علمية ومالية افضل من تلك الظروف السائده فى بلد المنشأ 0

تقديرات المصريين فى الخارج :

وفقا لتقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، فان اجمالى عدد المصريين المهاجرين هجرة دائمة فى الدول غير العربية يزيد قليلا عن 0.8 مليون (824 الف). يتركز حوالى 8% من المصريين المهاجرين هجرة دائمة فى خمس دول امريكا و يتركز بها 318 الف (38.6%)، وتليها كندا يتركز بها 110 الف (13.3 %) ثم ايطاليا واستراليا واليونان يتركز بهم 90، 70، 60 الف على التوالى. اما النسبة الباقية وتمثل (20%) من المصريين المهاجرين هجرة دائمة فيتركزون فى دول غرب اوربا وبشكل رئيسى هولندا فرنسا وانجلترا والمانيا و سويسرا والنمسا واسبانيا (انظر الرسم البيانى رقم 3-2 والجدول 3-5 لمزيد من التفاصيل)

ومن الضرورى أن نبحث مصداقية التقديرات الوطنية فيما يتعلق بالعدد الاجمالى للمصريين فى الخارج وخاصة في تلك التقديرات المتعلقة بالمهاجرين هجرة دائمة وهجرة شبة دائمة الى الدول غير العربية 0 تعتمد تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء على التقارير الواردة من السفارات المصرية فى الخارج وتقديرات وتدفعات المهاجرين عبر الحدود الواردة من وزارة الداخلية، وتصاريح العمل من قبل وزارة القوى العاملة والهجرة وبعض المصادر الاخرى والتقديرات الدولية 0 تختلف تقديرات المصريين فى البلاد المستقبلية الرئيسية عن تلك التقديرات التى تم اعدادها من قبل الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فعلى سبيل المثال، وفقا للتقديرات الايطالية، فانه يوجد 35000 مصرى فى ايطاليا بينما يقدر عددهم وفقاً للتقديرات الوطنية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بـ 90 الف مصرى 0 قد يكون من الضرورى مراجعة التقديرات الوطنية من قبل الجهاز المركزى ومجاراتها مع تقديرات الدول المستقبلية وفقاً للبيانات المتاحة 0 وعلى العكس تماما فان تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء للمصريين فى الخارج (هجرة دائمة او مؤقتة) اقل من تقديرات وزارة الخارجية، يختلف التقديرين بمقدار واحد مليون 0

جدول 3 - 5

الاعداد التقديرية للمصريين المهاجرين هجرة دائمة حسب الدولة المستقبلية

الدولة المستقبلية	عدد المهاجرين	النسبة المئوية
امريكا	318	38.6
كندا	110	13.3
ايطاليا	90	10.9
استراليا	70	8.5
اليونان	60	7.3
هولندا	40	4.9
فرنسا	36	4.4
انجلترا	35	4.2
المانيا	25	3.0
سويسرا	14	1.7
النمسا	14	1.7
اسبانيا	12	1.5
الاجمالى	824	100

تدفعات الهجرة :

وفقاً للبيانات التي يتم جمعها بصفة دورية من ادارة السفر والهجرة والجنسية بوزارة الداخلية، يمكن ان نستنتج بعض الارقام والمؤشرات من طلبات الهجرة الدائمة المقدمة من المواطنين المصريين فى مصر (استمارة رقم 348) او الطلبات المقدمة فى دول المهجر من قبل المصريين الذين حصلوا على جنسية اجنبية (استمارة رقم 349). لا تتضمن هذه البيانات التي تم جمعها من قبل الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى سنة 2001 كل المصريين الذين قدموا طلبات للحصول على جنسية الدول الأخرى او المصريين الذين حصلوا على جنسية البلاد الأخرى اثناء تواجدهم بالخارج، ولكن هذه البيانات هي مجرد مؤشر للحجم النسبى واتجاه الهجرة المصرية الدائمة 0

بلغ اجمالى عدد المهاجرين هجرة دائمة 590 فى سنة 2000 ، هاجر منهم 221 هجرة دائمة وحصل 369 منهم على جنسية الدول الأخرى اثناء فى تواجدهم بالخارج. بلغ عدد المهاجرين الذكور 441، والذى يمثل 75% من اجمالى العدد . يتركز أكبر عدد من المهاجرين المصريين فى امريكا (158 مهاجر) ويمثلون 70% من العدد الاجمالي لمن هاجروا من مصر. يتركز معظم المهاجرين الذين حصلوا على جنسية دولة أخرى اثناء تواجدهم بالخارج فى ايطاليا 113 مهاجر و يمثلون 30% من اجمالى عدد المهاجرين الذين حصلوا على جنسية دول أخرى اثناء تواجدهم بالخارج 0

تتراوح المجموعة العمرية لمعظم للمهاجرين هجرة دائمة ما بين 30-39 و 40 – 49 سنة 0 يبلغ عدد المهاجرين فى هاتين الفئتين 185 مهاجر، والذى يعادل ثلث اجمالى العدد المسجل للمهاجرين هجرة دائمة 0 يتركز المهاجرين الذين هاجروا هجرة دائمة من مصر فى المرحلة العمرية الاولى وهم الاصغر سنا ، اما المهاجرين الذين حصلوا على جنسية دول أخرى اثناء تواجدهم بالخارج فانهم يتركزون فى المرحلة العمرية الثانية وهم الاكبر سنا 0

وفقاً لتوزيع المهاجرين حسب قطاعات العمل ، ثبت ان المهاجرين الذين يعملون فى الهيئات الاجنبية والذين لم يسبق لهم العمل يشكلون الغالبية العظمى ويبلغ عددهم 388 مهاجر، وهو ما يعادل ثلثى اجمالى عدد المهاجرين 0 يبلغ اجمالى المهاجرين الحاصلين على شهادة جامعية و شهادة دراسات عليا 271 مهاجر، ويمثلون 46% من اجمالى عدد المهاجرين هجرة دائمة المسجلين عام 2000 (انظر الرسم البيانى 3-3 والجدول 3 – 6 لمزيد من التفاصيل) 0

جدول 3 – 6

عدد المهاجرين الذين اكتسبوا جنسية دولة اخري اثناء تواجدهم بالخارج

2000 – 1991

السنة	المهاجرين من مصر	اكتساب جنسية دولة اخري اثناء تواجدهم بالخارج	الاجمالي
1991	797	360	1156
1992	765	444	1209
1993	494	337	831
1994	701	371	1072
1995	1395	453	1848
1996	769	484	1253
1997	451	549	1000
1998	381	501	882
1999	258	475	733

590	369	221	2000
10574	4343	6232	الاجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الأحصاء(2001)

"الهجرة المصرية الدائمة 2000"

احصائيات

اجمالي عدد المصريين الذين تم الموافقة على هجرتهم
من داخل وخارج البلاد من 1996 حتى يونيو 2009

الاجمالي	من الخارج	من الداخل	السنة
1205	476	729	1996
970	528	442	1997
843	495	348	1998
717	462	255	1999
589	372	217	2000
808	613	195	2001
638	528	110	2002
337	193	144	2003
379	211	168	2004
442	231	211	2005
397	217	180	2006
387	181	206	2007
422	220	202	2008
156	92	64	2009
8290	4819	3471	الاجمالي

* ملحوظة : عام 2009 من يناير حتى شهر يونيو 2009 0

* لمصدر : مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية - وزارة الداخلية

اجمالي عدد المصريين الذين تم الموافقة على هجرتهم
من داخل وخارج البلاد من 1996 حتى يونيو 2009

الاجمالي	السنوات
1205	1996
970	1997
843	1998
717	1999
589	2000
808	2001
638	2002
337	2003
379	2004
442	2005
397	2006
387	2007
422	2008
156	2009
8290	الاجمالي

* ملحوظة : عام 2009 من يناير حتى شهر يونيو 2009 0

* لمصدر : مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية - وزارة الداخلية

أعداد المصريين في الخارج طبقا لبيانات وزارة الخارجية

البيان	العدد
الدول العربية	4789359
الدول الافريقية	2445
الدول الاسيوية	6073
استراليا	106000
الدول الاوروبية	790799
الامريكتين	780841
الاجمالي	6475517

المصدر - وزارة الخارجية - وزارة القوى العاملة والهجرة - قطاع شئون الهجرة

العدد التقريبي للمصريين المتواجدين بالخارج

طبقا لأخر الإحصائيات الواردة من بعثاتنا الدبلوماسية في الخارج

1 - الدول العربية :

م	الدولة	العاصمة	العدد
1	الإمارات العربية المتحدة	دبي	260000
2	الأردن	عمان	525000
3	سوريا	دمشق	10000
4	سلطنة عمان	مسقط	45000
5	العراق	بغداد	15000
6	ليبيا	طرابلس	200000
7	المغرب	الرباط	800
8	السعودية	الرياض	550000
		جدة	750000
9	البحرين	المنامة	12000
10	موريتانيا	نواكشوط	159
11	تونس	تونس	500
12	اليمن	صنعاء	10300
		عدن	300
13	الكويت	الكويت	480000
14	لبنان	بيروت	38000
15	الجزائر	الجزائر	2100
16	قطر	الدوحة	88500
17	السودان	الخرطوم	2000
	الاجمالي		4789359

المصدر - وزارة الخارجية - وزارة القوى العاملة والهجرة - قطاع شئون الهجرة

2 - دول الخليج :

م	الدولة	العاصمة	العدد
1	الإمارات العربية المتحدة	دبي	260000
2	سلطنة عمان	مسقط	45000
3	السعودية	الرياض	550000
		جدة	750000
4	البحرين	المنامة	12000
5	الكويت	الكويت	480000
6	قطر	الدوحة	88500
	الاجمالي		2185500

المصدر - وزارة الخارجية - وزارة القوى العاملة والهجرة - قطاع شئون الهجرة

3 - الدول الأفريقية:

م	الدولة	العاصمة	العدد
1	ساحل العاج	ابيدجان	101
2	اثيوبيا	اديس ابابا	60
3	غانا	اكرا	62
4	مالي	باماكو	43
5	افريقيا الوسطى	بانجى	30
6	بوروندى	بوجمبورا	8
7	مدغشقر	تناناريف	9
8	جيبوتى	جيبوتى	160
9	تنزانيا	دارالسلام	28
		زنزبار	11
10	السنغال	داكار	90
11	نيجيريا	لاجوس	350
12	اوغندا	كامبالا	180
13	بنين	كوتونو	46
16	غينيا	كوناكرى	100
17	رواندا	كيجالى	24
18	الكونغو الديمقراطية	كينشاسا	35
19	انجولا	لواندا	75
20	زامبيا	لوساكا	150
21	توجو	لومي	44
22	الجابون	ليبرفيل	54
23	موزمبيق	مابوتو	40
24	مالاوى	ليننجواى	20
25	موريشيوس	موريشيوس	15
26	النيجر	نيامى	135
27	كينيا	نيروبي	150
28	زيمبابوى	هراراي	45
29	بوركينافاسو	واجادوجو	250
30	ناميبيا	وندهوك	75
31	الكاميرون	ياوندى	45
32	ليبيريا	منروفيا	10
الاجمالي			2445

المصدر - وزارة الخارجية - وزارة القوى العاملة والهجرة - قطاع شئون الهجرة

4 - الدول الآسيوية وأستراليا:

العدد	العاصمة	الدولة	م
100	جاكرتا	اندونيسيا	1
35	طهران	ايران	2
1000	طوكيو	اليابان	3
300	اسلام اباد	باكستان	4
5	بانجوك	تايلاند	5
13	سول	كوريا الجنوبية	6
32	نيودلهي	الهند	7
	بومباي		
20	هونج كونج	هونج كونج	8
750	تل ابيب	اسرائيل	9
300	كوالالمبور	ماليزيا	10
45	مانيلا	الفلبين	11
100	كولومبو	سيريلانكا	12
300	سنغافورة	سنغافورة	13
22	دكا	بنجلاديش	14
1	رانجون	بورما	15
5	هانوى	فيتنام الشمالية	16
45	بكين	الصين	17
3000	ويلنجتون	نيوزيلاند	18
106000	سيدنى	استراليا	19
112073		الاجمالي	

المصدر - وزارة الخارجية - وزارة القوى العاملة والهجرة - قطاع شئون الهجرة

5 - الدول الأوروبية :

م	الدولة	العاصمة	العدد
1	الدانمارك	كوبنهاجن	2000
2	ايطاليا	روما	190000
3	ايرلندا	دبلن	292
4	قبرص	نيقوسيا	2000
5	ارمينيا	بيريفان	2
6	بلغاريا	صوفيا	250
7	روسيا	موسكو	400
8	بولندا	وارسو	150
9	جمهورية التشيك	براج	100
10	البوسنة والهرسك	سراييفو	45
11	اوكرانيا	كييف	100
12	رومانيا	بوخارست	700
13	المجر	بودابست	350
14	يوغوسلافيا	بلجراد	14
15	فنلندا	هلسنكي	350
16	اسبانيا	مدريد	1000
17	مالطا	فالتينا	400
18	السويد	استكهولم	3510
19	النرويج	اوسلو	400
20	تركيا	انقرة	26
		استنبول	100
21	اليونان	أثينا	80000
22	بلجيكا	بروكسل	1000
23	سويسرا	برن	6000
24		جنيف	6000
25	فرنسا	باريس	160000
26	البانيا	تيرانا	450
27	النمسا	فيينا	25000
28	المانيا	بون	30000
29	هولندا	لاهاي	30000
30	البرتغال	لشبونة	20
31	بريطانيا	لندن	250000
32	أذربيجان	باكو	10
33	أوزبكستان	طشقند	30
34	أوكرانيا	كييف	100
الإجمالي			790799

المصدر - وزارة الخارجية - وزارة القوى العاملة والهجرة - قطاع شئون الهجرة

6 - الدول الامريكية :

العدد	العاصمة	الدولة	م
635000	35000	واشنطن	1 الولايات المتحدة الامريكية
	150000	سان فرانسيسكو	
	50000	هيوستن	
	380000	نيويورك	
	20000	شيكاغو	
20	بوجوتا	كولومبيا	2
5	جواتيمالا	جواتيمالا	3
7	ليما	بيرو	4
20	سنتياجو	شيلي	5
10	كيتو	الاكوادور	6
12	كراكاس	فنزويلا	7
4600	2200	برازيليا	8 البرازيل
	2400	ريودي جانيرو	
40	مكسيكو سيتي	المكسيك	9
40	بيونس ايرس	الارجنتين	10
7	بنما	بنما	11
40	لاباز	بوليفيا	12
20	مونتفيديو	اورجواي	13
20	بوجوتا	كولومبيا	14
141000	41000	اتاوا	15 كندا
	100000	مونتريال	
780841	الاجمالي		

المصدر - وزارة الخارجية - وزارة القوى العاملة والهجرة - قطاع شئون الهجرة

السياسات والإجراءات

إن وزارة القوى العاملة والهجرة إتخذت عدة إستراتيجيات، تمت ترجمتها إلى سياسات وإجراءات لضمان رعاية المصريين فى الخارج وتعزيز صلاتهم بالوطن الأم وتنظيم وتسهيل الهجرة الشرعية وإدماج المهاجرين فى دول المهجر، هذا إلى جانب رسم سياسات الإستخدام وتنظيمه بما يكفل الموازنة بين خصائص ومواصفات فرص العمل المتاحة داخل البلاد وخارجها ، مع العمل على ضمان توفير شروط وظروف عمل مناسبة لهذه العمالة والمحافظة على حقوقها ودراسة أسواق العمل الخارجية ومدى قدرتها على إستيعاب العمالة المصرية .

ونركز فيما يلى على أهم الجهود والإجراءات التى تم إتخاذها فى هذا الشأن :

أولا : عقد إتفاقيات ثنائية وإقليمية مع الدول المستقبلية للعمالة لتنظيم حركة إنتقالها وزيادة الطلب عليها مع السعى إلى فتح آفاق جديدة للعمل بالدول الأفريقية ، ودول الإتحاد الأوروبى خاصة فيما يتعلق بتنظيم هجرة العمالة ومنها :

أ - تم عقد اتفاقيات ثنائية مع (12) دولة عربية لاستقدام وتنظيم العمالة المصرية وتنشيط وتحديث العمل مع ثلاث دول عربية (الأردن - ليبيا - قطر) ، وتوقيع اتفاقية مع ايطاليا فى مجال تنظيم تدفق هجرة العمالة المصرية إلى ايطاليا تم بموجبها منح مصر حصة سنوية للعمل فى مجالات متعددة 0

ب- تجرى الآن مساعي وجهود لفتح فرص عمل جديدة فى أسواق غير تقليدية :

- تحديث الاتفاقية المبرمة مع اليونان فى شأن تعزيز التعاون الثنائى فيما يتعلق بشئون العمل وبروتوكول التعاون المشترك فى مجال تشغيل الصيادين المصريين فى اليونان.
- التوسع فى أسواق العمل الكندية أمام العمالة المصرية الماهرة وفقا للتخصصات المطلوبة من جانب وزارة العمل الكندية وأصحاب الأعمال المصريين فى كندا واحتياج سوق العمل الكندي إلى العمالة الفنية فى مجال (الطاقة والتشييد)0
- التباحث مع الحكومة البلغارية لفتح أسواق جديدة للعمالة المصرية فى بلغاريا بعد أن ينتهى الجانب البلغاري من صياغة نظمه الداخلية الخاصة باستخدام العمالة الأجنبية الوافدة .
- استطلاع مع الجانب القبرصي حول إمكانية عقد اتفاق لتنظيم العمالة المصرية فى قبرص .
- التباحث بشأن عقد اتفاقية مع الحكومة الفيدرالية السويسرية فى مجال تنظيم وتدريب العمالة وإدارة تدفقات الهجرة وإعادة التوطين .

- تعزيز التعاون بين مصر وفرنسا في مجال العمالة المهاجرة ، ويجرى الإعداد لمشروع اتفاق يأخذ في الاعتبار المواقف السياسية في ضوء اختلاف طبيعة الاتفاقيات التي تتبناها وزارة الهجرة الفرنسية على أن يتم التشاور بين البلدين على غرار الاتفاقيات التي وقعتها فرنسا مع عدد من الدول واهتمام فرنسا بالتعرف على نموذج التعاون المشترك في مجال العمالة المهاجرة الذي تم تنفيذه بين مصر وإيطاليا.
- توقيع وتنفيذ إتفاقية إعادة التوطين بين مصر وإيطاليا ومتابعة تأثيراتها على التواجد المصرى فى إيطاليا وتقنين أوضاعهم 0
كان من أهم ثمار التعاون الوثيق مع الحكومة الإيطالية فى مجال العمل والعمالة صدور المرسوم الخاص بتدفق العمالة إلى إيطاليا من دول غير الإتحاد الأوروبى بإجمالى 170 ألف تأشيرة عمل ، كان نصيب مصر منها 8000 تأشيرة فى بداية عام 8000 ، تم إستخدام الجزء الأكبر منها فى تقنين أوضاع المصريين المقيمين بإيطاليا ، وجرى إعداد الأطر القانونية السليمة لتأهيل الراغبين فى الهجرة إلى إيطاليا .
- إتفاقيات مزعم إبرامها مع كل من ألمانيا وفرنسا لتخصيص حصص (كوتة) للمصريين المهاجرين بطرق شرعية وللقضاء على الهجرة غير الشرعية والإستعانة بالعمالة الفنية المدربة سواء لهجرة دائمة أو مؤقتة .
- إتفاق بين وزارة القوى العاملة والهجرة فى حكومة جمهورية مصر العربية والوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج فى حكومة المملكة المغربية فى مايو 2006 للتعاون فى مجالات الهجرة والمغتربين فى الخارج وتدعيم أنشطة التعاون بين أجهزة ومؤسسات الهجرة فى البلدين كما تهدف إلى إستفادة الجانبين من تجربة كل منهما فى مجالات رعاية المهاجرين فى الخارج وسبل نقل المعرفة والخبرة عن طريق المهاجرين فى برامج التنمية الوطنية، وفى مجالات تدبير شئون وقضايا الجاليتين المصرية والمغربية فى الخارج وتعميق أواصر الصلة بينهم.
- إتفاق الحريات الأربع (التنقل - الإقامة - العمل - التملك) بين جمهورية مصر العربية وكل من دولتى السودان وليبيا .
- مقترح مقدم لإبرام إتفاق للتعاون فى مجال هجرة وتدريب العمالة المصرية بين حكومة جمهورية مصر العربية والحكومة الكندية يتم بموجبه تنظيم هجرة وتدريب العمالة المصرية وفقا لإحتياجات سوق العمل الكندى وتسهيل إجراءات الدخول والإقامة ومنح التأشيرات للعمالة المصرية المهاجرة ومنح حصة سنوية تحدد لهذه العمالة وفقا لقوانين وتشريعات العمل فى كندا.

- مزعم إبرام إتفاقية للتعاون الفني فى تنظيم إحقاق العمالة المصرية للعمل بدولة موريتانيا والتعاون فى مجالات تدريب العمالة .

ثانياً : دعم قدرة وزارة القوى العاملة والهجرة على تنفيذ إستراتيجية الحكومة المصرية في مجال الهجرة وسياساتها ورعاية المصريين في الخارج بما يتضمن :

- مشاركة الوزارة في المؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والدولية التي تعنى بالهجرة وأبعادها المختلفة التي تشتمل على كافة الجوانب الشرعية وغير الشرعية وكذا علاقة الهجرة بالتنمية وذلك تدعيماً للتعاون مع كافة الهيئات والمنظمات على كل الأصعدة بما يساعد في تحقيق أهداف الوزارة المتعلقة بالهجرة ورعاية المصريين في الخارج .
- إهتمام السيدة الوزيرة خلال زيارتها للدول المختلفة بلقاء ممثلى الجاليات المصرية للتعرف على احتياجاتهم والمشكلات التي قد يواجهونها بهدف الوصول إلى الحلول المناسبة ، كما تقوم سيادتها بإستعراض الخدمات التي تقدمها الدولة لهم وذلك لتدعيم صلاتهم بالوطن الأم ، ومن هذه الدول على سبيل المثال وليس الحصر : الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، ألمانيا، فرنسا ، سويسرا ، النمسا ، إيطاليا ، هذا بالإضافة إلى الدول العربية ، ومنها ليبيا ، السعودية ، اليمن ، الأردن ، سوريا .
- مشروع نظام معلومات الهجرة المتكامل (IMIS) تم تنفيذه بوزارة القوى العاملة والهجرة (قطاع شئون الهجرة والمصريين في الخارج) بالتعاون مع الحكومة الإيطالية ومنظمة الهجرة الدولية وبدأ العمل به منذ يونيو 2001 وحتى ديسمبر 2005 .
- وينفذ حالياً المرحلة الثانية من مشروع نظام معلومات الهجرة المتكامل (IMIS Plus) والذي تمت الموافقة عليه من جانب الحكومة الإيطالية إعتباراً من فبراير 2008 ولمدة عامين .
- مشروع حملة إعلامية لتوعية الشباب المصري ضد مخاطر الهجرة غير الشرعية ، والذي تم تنفيذه بقطاع شئون الهجرة .
- الانتهاء من الصيغة الأخيرة لتقرير إتجاهات الشباب حول الهجرة باللغتين العربية والإنجليزية وجرى بثه على شبكة المعلومات الدولية عبر الموقع الخاص بالقطاع : www.emigration.gov.eg .

ثالثاً : قيام وزارة القوى العاملة والهجرة بالعمل على تحقيق إدارة أفضل لتنقل المصريين بالسعى نحو تنفيذ السياسات التالية :

- وضع الضمانات الخاصة للهجرة الشرعية لتوفير فرص عمل من خلال دعم قنوات الهجرة الشرعية وإزالة العقبات أمام قدرة المهاجرين على التنقل بين بلدانهم والدول المستقبلية لهم .
- تقنين أوضاع المهاجرين هجرة غير شرعية من المصريين بقدر ماتسمح به ظروف الدول المستقبلية لهم.

رابعاً : التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بهذا المجال والتي من أهمها :

1. المركز الإستشارى المصرى لدراسات الهجرة .
2. الجمعية المركزية للإتحاد العام للمصريين فى الخارج .
3. جمعية أصدقاء العلميين المصريين فى الخارج .
4. مركز سباك للدراسات والبحوث .
5. المركز القومى للدراسات والبحوث الإجتماعية والجنائية .
6. أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا من خلال مشروع توكتين "نقل الخبرة والمعرفة عن طريق المصريين المغتربين" .

خامساً : المكاتب العمالية بالخارج :

تقوم وزارة القوى العاملة والهجرة بمتابعة ورعاية العمالة المصرية بالخارج وذلك من خلال مكاتب التمثيل العمالى المنتشرة فى الدول العربية وعدد من الدول الأوروبية حيث يبلغ عدد المكاتب العمالية العربية 12 مكتب ، بالإضافة إلى ثلاث مكاتب فى أوروبا باليونان وإيطاليا وجنيف ويتولى رئاسة مكتب التمثيل العمالى مستشار عمالى من العاملين بالوزارة ومديرياتها بالدرجة الأولى التخصصية أو درجة مدير عام . يعاونه فى بعض المكاتب ملحق عمالى ومساعد ملحق إدارى أو سكرتير محلى .

وقد أبرمت وزارة القوى العاملة والهجرة مع وزارات العمل فى الدول المستقبلية للعمالة المصرية عدداً من الإتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم والبروتوكولات فيما يتعلق بتنظيم إنتقال العمالة المصرية إلى هذه الدول .

وتقوم الوزارة بمتابعة تنفيذ هذه الإتفاقيات والبروتوكولات من خلال مكاتب التمثيل العمالى وتقديم الرعاية اللازمة للعمالة المصرية وتسهيل حصولهم على مستحقاتهم وتذليل أى مشاكل يتعرضون لها .

مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر

- تعزيز التعاون من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر بما يتماشى مع القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان .
- تعزيز التعاون العملي من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية ودعم بناء القدرات بين الشركاء المتوسطين بهدف تحسين القدرات التشريعية والإدارية لإدارة الهجرة على النحو الفعال.
- تعزيز التعاون فيما يخص دعم قدرة المؤسسات على التحكم في نقاط الدخول والخروج والرقابة عليها، بما يشمل توفير التدريب الخاص بذلك.
- تقديم المساعدة والتدريب حول طرق اكتشاف وتحديد وثائق الهوية والسفر الزائفة والمزورة.
- التعاون في إقامة حملات إعلامية حول المخاطر المرتبطة بالهجرة غير الشرعية.
- التفاوض بشأن مختلف أنواع اتفاقيات إعادة التوطين.
- تقديم مزيد من الدعم والتنسيق لمشروعات إعادة دمج المهاجرين العائدين عودة طوعية مدعومة.
- ضمان توفير الحماية للمجموعات المهمشة، وخاصة النساء والقصر ممن هم ضحايا لعمليات الاتجار.
- توفير المساعدة الضرورية والمناسبة لدول العبور.
- تنظيم منتديات اعلامية ودورات تدريبية مشتركة لسلطات الهجرة حول إجراءات إعادة التوطين من أجل تعزيز التعاون بينها بهدف عودة المهاجرين غير الشرعيين على نحو فعال وآدمي يحفظ كرامتهم.

مرفقات: اتجاهات الشباب المصري حول الهجرة لأوروبا 2006 (بالغتين العربية والانجليزية)